مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

البطالة في سورية ملامح وتصورات وحلول
(2010 – 2000)

الدكتور محمد جميل عمر*
الدكتور فريد الجاعوني**
محمد أنس أبو الشامات***

(تاريخ الإيداع 25 / 1 / 2015. قُبِل للنشر في 27 / 7 / 2015)

□ ملخّص □

أثبتت الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة أن التوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي سيؤدي للتعرض للأزمات المالية والعالمية التي تُصيب ذلك الاقتصاد ، حتى أنها انعكست على النظام السياسي في بعض البلدان العربية ودمرت بعض المكاسب الاقتصادية نتيجة ذلك التوجه . حيث كانت الفئات العمرية الشابة ، بالإضافة للفئات الفقيرة والمهمشة الأخرى ، التي تطالب بتوفير فرص العمل اللائق ومعالجة مشكلة البطالة وانخفاض المستوى التنموي المحرك الأول لتلك الأحداث .

يُركز هذا البحث على واقع البطالة في سورية خلال العقد الأخير الذي أظهر أنها وصلت لمستويات جديدة في منتصفه كان للفئة الشابة النصيب الأكبر منها ، بل إن الأرقام أظهرت تراجع مشاركة تلك الفئة في قوة العمل . وتأتي التوقعات المستقبلية بتضاعف حجم البطالة في سورية التي يعرضها البحث، لتؤكد ضرورة التوجه نحو اتجاهات اقتصادية جديدة تتمثل بالاعتماد على المعرفة في مختلف المستويات بما يكفل استيعاب قوة العمل الشابة والبطالة المتوقعة خلال الفترة القادمة.

الكلمات المفتاحية : البطالة ، بطالة الشباب ، المعرفة ، اقتصاد المعرفة .

* **أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية .**
** **أستاذ – قسم الإحصاء –- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
*** **طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

Unemployment in Syria Features & Visions& Solutions (2010 – 2000)

Dr . Mohammad J Omar[*]
Dr . Farid Aljaouni[**]
Mohammad Anas Abou Ash`shamat[***]

(Received 25 / 1 / 2015. Accepted 27 / 7 / 2015)

□ ABSTRACT □

The new crisis of Arab countries aria proved that openness on global economy would expose their economies to global economy crisis, which destroyed economic gains due to economical openness. Youth, poor and neglected people played main role in these crisis, demanding for work opportunities and ending unemployment problem.

This research focuses on unemployment in Syria within last decade, and expects unemployment within next decade. It showed that unemployment reached new high level in the middle of last decade. Youth people were the most affected in that period. This need new trend towards knowledge sectors to face new predicted future employment in addition to unemployment.

Keywords: unemployment, youth unemployment, knowledge, knowledge economy.

[*]**Professor- Department of Economics- Damascus University - Damascus – Syria .**
[**]**Professor- Department of Statistics- -Damascus University - Damascus –Syria.**
[***]**Postgraduate student - Department of economics - Damascus University Damascus – Syria.**

مقدمة :

أدت الأزمة التي تعرضت لها المنطقة العربية والجمهورية العربية السورية بشكل خاص في الآونة الأخيرة لآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على المستوى الإقليمي وربما العالمي ، حيث تجاوزت الخسائر في الممتلكات العامة والخاصة الناجمة عنها في سورية ما يُقارب 3.5 تريليون ليرة سورية ، هذا عدا عن الخسائر غير المباشرة في مختلف القطاعات كقطاعات النفط والسياحة والاستثمار، وبغض النظر عن الجهة التي كانت وراء تلك الأحداث والأسباب والدوافع الكامنة وراءها، إلا أنها فرضت واقعاً جديداً يُحتم تغير التوجهات والاستراتيجيات التي تُحدد الخطط التي يجب السير عليها لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد. فقد كانت الفئات العمرية الشابة، بالإضافة للفئات الفقيرة والمهمشة الأخرى ، التي تطالب بتوفير فرص العمل اللائق ومعالجة مشكلة البطالة وانخفاض المستوى التنموي المحرك الأول في تلك الأحداث ، حيث ظهر الاعتماد على التقنيات المعلوماتية والإعلامية الحديثة في توجيه تطور المتغيرات الآنية لكل حدث بشكل تقريبي ، وهو ما يدعو للتساؤل عن حجم مشكلة البطالة في سورية ووسائل مواجهتها في المستقبل ؟

مشكلة البحث :

يعود *انخفاض* معدل البطالة في سورية مع نهاية العقد الماضي إلى تناقص عدد المتعطلين وعدم زيادة عدد قوة العمل بالتناسب مع تزايد القوة البشرية الناجم عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، وذلك مع التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يفرض الانفتاح على اقتصادات الدول الأخرى ، وهو ما يؤكد أن حجم البطالة في سورية هو أكبر مما يُظهره الرقم الإحصائي المعتمد . ومع تعرض سورية لأزمة تجاوزت الأربع سنوات ، وخروج حوالي ألف معمل خارج نطاق الخدمة ، تظهر الضرورة الملحة لتحديد حجم البطالة الواقعي في سورية ، والتوجهات والخيارات المستقبلية الممكنة لمواجهتها، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، والنتائج التي ظهرت على أرض الواقع بسبب تطبيق الخطط التنموية . مما يُمَكننا من تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

- هل يعرض الرقم الإحصائي الواقع الحقيقي للبطالة في سورية ؟
- ما هو حجم البطالة المتوقع خلال العقد القادم ؟
- هل تستطيع القطاعات الاقتصادية استيعاب البطالة المتراكمة والمتوقعة في سورية ؟

أهمية البحث وأهدافه :

تأتي أهمية البحث من خلال محاولة وضع تصورات لحجم ومعدل البطالة في سورية خلال العقد القادم ، حيث توفر طرق التوقع الإحصائية للمتغيرات السكانية أرقام شبه دقيقة عن أعداد السكان المتوقعة وفئاتهم العمرية ونوعهم وحتى الوفيات في حال استمرار الظروف الطبيعية والبيئية في أي منطقة من العالم ، وذلك من خلال استخدام الوسائل والبرامج الاحصائية الحديثة ، وهو ما أصبح مألوفاً في توقع الأحوال الجوية والمناخية الذي توضع على أساسه الخطط لصناعات وشركات ومؤسسات وحتى اقتصادات على المستوى العالمي .

إن مرور سورية في ظروف غير عادية يُحتم وضع خطط واستراتيجيات جديدة لمعالجة مشكلة البطالة فيها عن طريق وضع خطط متكاملة يتم تنفيذها بشكل جماعي دون وضع الحساب الاقتصادي على رأس الأولويات لتحقيق ذلك بالاعتماد على توجهات اقتصادية جديدة ، وهو أمر ممكن إذا ما قمنا بتأجيل تحقيق المكاسب المادية سواء كنا عمال

أم أصحاب عمل لتجاوز الأزمة التي تمر بها البلاد ، والمضي قدماً في بناء النهضة التنموية في سورية كما نهضت دول مرت بأزمات مماثلة وأصبحت تمتلك كامل الدورة الإنتاجية في القطاعات المختلفة .

تتمحور أهداف البحث من خلال النقاط التالية :

- التعرف على واقع البطالة في سورية خلال الفترة 2000 – 2010 .
- توقع حجم و معدل البطالة خلال العقد القادم .
- عرض إمكانية خلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة لمواجهة البطالة المتوقعة .

فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضيات التالية :

1 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان وعدد المتعطلين في سورية .

2 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشتغلين وعدد المتعطلين في سورية .

3 – توجد قطاعات اقتصادية جديدة غير القطاعات التقليدية قادرة على استيعاب البطالة المتوقعة في سورية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد واقع قوة العمل السورية و حجم البطالة خلال الفترة 2000 – 2010 ، وذلك من خلال الأرقام الإجمالية والمؤشرات المتعلقة بها لمعرفة مدى تطورها والتحقق من اتجاهها ، ومن ثم تحليل العلاقة التي تربط بين البطالة وقوة العمل باستخدام الحزمة البرمجية SPSS كوسيلة مساعدة ، فضلاً عن توقع حجم البطالة خلال العقد القادم و تحديد رؤية مستقبلية لمعالجتها من خلال المنهج الاستنباطي .

حدود البحث :

يتناول البحث الفترة بين عامي 2000 و 2010 كون البيانات المتوفرة عنها تُمثل أحدث الأرقام عن واقع البطالة في سورية ومعدلاتها ، وعدم إمكانية تناول فترة زمنية أطول بسبب عدم إجراء مسح قوة العمل بشكل سنوي في سورية قبل عام 2000 وعدم توفر أرقام صادرة عن المجموعات الإحصائية بعد عام 2010 ، مما لا يُوفر أرقام تتناول البطالة بشكل متسلسل لفترة زمنية أطول .

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة مشكلة البطالة بشكل عام في مختلف الدول، وركز بعضها على واقع البطالة في سورية بالتحليل، ومن تلك الأبحاث السابقة :

أ – دراسة (***صطوف الشيخ حسين*** ، 2010)[1]: تم فيها دراسة المفاهيم المختلفة للبطالة، وطرق قياسها، وتحليل تطورها، وعلاقتها مع النشاط الاقتصادي، ودخل الفرد، حيث وصل البحث إلى نتيجة مفادها أن سياسة الانفتاح الاقتصادي تركت أثراً واضحاً على ظاهرة البطالة مما أدى لزيادة معدلها، وبرأينا فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة مهمة ، منها تحديد أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة البطالة في سورية .

ب – دراسة (البشير عبد الكريم ، 2009)[2]: تناول فيها البحث تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومؤشرات قوة العمل في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2006 ، حيث حدد العوامل المؤثرة في معدل البطالة ، وتوصل البحث إلى أن معدلات البطالة المحسوبة وحدها قد لا تعكس واقع البطالة الحقيقي بسبب أن شروط احتساب البطالة في

المسوح قد تؤدي إلى الحصول على تقديرات ناقصة لمعدل البطالة . ومع أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة مهمة إلا أن اعتمادها على فترة قصيرة نسبياً لا يُعطي فكرة كاملة عن واقع البطالة في الجزائر .

الجديد في هذا البحث : التركيز بشكل أكبر على حجم البطالة و مؤشراتها في سورية خلال العقد الأخير، ومحاولة توقع أعدادها ، وتصور توجهات لمعالجة تلك التوقعات خلال العقد القادم .

النتائج والمناقشة :

أولاً – ملامح قوة العمل السورية خلال الفترة المدروسة :

بدأ العمل كجهد إنساني حر لدى الإنسان البدائي لتلبية حاجاته الأساسية ، والإبقاء على نوعه ، وعبر مسيرة الحضارة الإنسانية ومع تقدم الثورة الصناعية ظهرت أهمية العمل ، حيث سجل آدم سميث رائد الفكر الليبرالي في كتابه " بحث في ثروة الأمم وأمجادها " أن ثروة الأمم تنتج عن العمل ، فاعتُبر ذلك بمثابة ثورة على ما روَّج له الاقتصاديون من قبله سواءً من أن مصدر الثروة هو الذهب والفضة، أو الذين يرون أن ينبوع القيمة الوحيد هو خصب الأرض ، وبذلك أصبح يُنظر إلى العمل وكأنه منفصل عن الإرادة الإنسانية ، ويخضع لقوانين وعلاقات اقتصادية صارمة ، حتى أصبحت الإنتاجية هي المعيار الوحيد لكل مجتمع متمدن ، وأصبح العمل سلعة كأي سلعة أخرى[3].

تُعتبر القوة البشرية كمفهوم أوسع من مفهوم القوة العاملة ، حيث " تشمل جميع الأفراد الذين هم في سن الإنتاج القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي ، في حين يضم مفهوم القوى العاملة الداخلين في قوة العمل من العاملين والمتعطلين فقط " [4] ، إلا أنه في الفترة الأخيرة أصبح يُهتم بفئة أخرى هي فئة قوة العمل المستقبلية ، والتي تتشكل من السكان في سن ما قبل المدرسة وفي سن دخول المدرسة .

" تُعرَّف القوة البشرية : بأنها ذلك الجزء من السكان الذين يمكن الاعتماد على قدراتهم الجسمية أو الفكرية في أداء عمل إنتاجي معيَّن " [5] .

أما المكتب المركزي للإحصاء ، فقد عرَّف " القوة البشرية : هي مجموعة السكان القادرين على العمل المنتج ، ويُقصد بالعمل المنتج كل جهد جسمي أو عقلي يؤدي إلى إيجاد سلعة أو تأدية خدمة أو يُساهم في إيجاد مثل هذه السلعة " [6].

"يُعرَّف أفراد القوى العاملة بأنهم:الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات" [5].

وحسب المكتب المركزي للإحصاء : " هي ذلك الجزء من القوة البشرية الذي يتألف من جميع الأفراد النشطين اقتصادياً (ذكوراً وإناثاً) ، الذين يقدمون عرض العمل خلال فترة الإسناد الزمني ، سواء كانوا يعملون في إنتاج السلع أو تأدية الخدمات ، أو كانوا يبحثون عن مثل هذا العمل ".

تتركب قوة العمل من فئتين المشتغلين و المتعطلين .

حيث " المشتغل : هو الفرد (ذكراً كان أو أنثى) الذي زاول عملاً ذا قيمة اقتصادية لمدة لا تقل عن ساعة خلال فترة الإسناد الزمني ، أو كان مرتبطاً بمثل هذا العمل ولكنه لم يزاوله بسبب طارئ مؤقت كالمرض أو الإجازة أو سوء الأحوال الجوية أو غير ذلك .

المتعطل :هو الفرد(ذكراً كان أم أنثى) القادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ، ولم يجده حتى فترة الإسناد الزمني ، ويُعتبر متعطلاً إذا كان متعاقداً على عمل تبدأ ممارسته له بتاريخ لاحق لفترة الإسناد الزمني " [6].

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن المشتغلين والمتعطلين وقوة العمل في سورية قد استمروا بالتزايد بين عامي 2000 و 2002 ، ثم عادوا للتناقص بين عامي 2003 و 2004 ، وبما نسبته 10 % تقريباً ، ومن ثم عاود المشتغلين وقوة العمل التزايد حتى عام 2010 ، في حين أن عدد المتعطلين استمر بالتناقص بين عامي 2003 و 2005 ومن ثم تزايد حتى عام 2008 ولينخفض في عام 2009 بما يُقارب 150 ألف متعطل انضموا إلى سوق العمل ، وقد ترافق هذا التغير مع استمرار تزايد عدد السكان والقوة البشرية خلال الفترة المدروسة حيث ازداد عدد السكان بحوالي 4.3 مليون نسمة والقوة البشرية بحوالي 3.2 مليون وبنسبة تزايد 26 % للسكان و 34 % للقوة البشرية خلال الفترة المدروسة ، في حين أن قوة العمل ازدادت بنسبة 12 % فقط ، أما قوة العمل الشابة فقد ازدادت من حوالي 1.5 مليون عامل بنسبة 34 % من قوة العمل في عام 2000 إلى حوالي 1.9 مليون عامل بنسبة 35 % من قوة العمل عام 2002، ثم لتعود للانخفاض حتى عام 2010 لتصل إلى حوالي 1.2 مليون عامل وبنسبة 22 % من قوة العمل بانخفاض 55 ألف عامل عن عام 2008، وهو ما يدعونا لمتابعة هذا التغير في مؤشرات قوة العمل. يبدو من خلال نظرة سريعة على المؤشرات أن معدلات النشاط الاقتصادي والإعالة قد تحسنت مع بداية

الجدول رقم (1) قوة العمل ومعدلاتها والسكان والقوة البشرية والناتج الإجمالي والادخار في سورية 2000 – 2010

السنة	عدد السكان بالآلاف	القوة البشرية بالآلاف	قوة العمل				معدل النشاط الاقتصادي		معدل الإعالة الاقتصادي	معدل البطالة %	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية مليون ليرة	الادخار بالأسعار الجارية مليون ليرة
			مشتغلون بالآلاف	متعطلون بالآلاف	مجموع بالآلاف	الشباب (15 –24) بالآلاف	الخام	المنقح				
2000	16320	9702	4468	469	4937	1526	30.3	50.9	365	9.5	904622	142975
2001	16720	9958	4730	545	5275	1801	31.5	53	354	10.33	974008	186824
2002	17130	10398	4822	637	5459	1895	31.9	52.5	355	11.67	1022303	135457
2003	17550	10598	4469	614	5083	1582	29	49.1	393	12.1	1074183	206200
2004	17921	10859	4339	608	4947	1499	27.6	45.6	413	12.3	1266891	173443
2005	18269	11372	4693	413	5106	1362	27.7	44.9	389	8.1	1506440	191887
2006	18717	11555	4860	432	5292	1373	28.3	45.8	385	8.2	1726404	303717
2007	19172	12027	4946	454	5400	1355	28.1	44.9	388	8.4	2020838	479603
2008	19644	12257	4848	594	5442	1272	27.5	44.4	405	10.9	2448060	686844
2009	20125	12654	4999	443	5442	1151	27	43	403	8.1	2520705	613114
2010	20619	12953	5055	476	5531	1217	26.8	42.7	408	8.6	2791775	617999

المصدر : المجموعات الإحصائية 2001 – 2011 ، المعدلات تم احتسابها.

الفترة المدروسة ومن ثم تراجعت في نهايتها، حيث وصل معدل النشاط الاقتصادي الخام إلى 31.9 % في عام 2002 وتراجع إلى 26.8 % في عام 2010 أدنى من عام 2000 الذي بلغ 30.3 %، كما سلك معدل النشاط الاقتصادي المنقح الاتجاه نفسه فازداد من 50.9 % في عام 2000 إلى 52.5 % في عام 2002 ولينخفض إلى 42.7 % حتى عام 2010 أدنى مستوى له خلال الفترة المدروسة. فمن الناحية المنطقية فإن تزايد عدد السكان سيؤدي إلى تزايد القوة البشرية وبالتالي إلى تزايد قوة العمل مما يعني أن معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في سورية يجب أن لا يتناقص ، مما يدل على عدم دقة هذا المعدل والتي تعود إلى عدم تزايد قوة العمل بالتناسب مع تزايد

عدد السكان والقوة البشرية . أما معدل الإعالة الاقتصادي فقد انخفض من 365 شخص لكل مئة عامل في عام 2000 إلى 355 شخص في عام 2002، وليعاود التزايد حتى عام 2004 ثم لينخفض قليلاً وليزداد حتى عام 2010 ليصل إلى 408 شخص لكل مئة عامل أي أن كل عامل يُعيل حوالي ثلاثة أشخاص غيره . نلاحظ أن معدل الإعالة الاقتصادي لم يتغير بشكل كبير خلال الفترة المدروسة وبقي على مستواه. في حين نجد أن معدل البطالة عكس الاتجاه فتراجع في منتصف الفترة ومن ثم تحسن في نهايتها ، ومع ذلك فلم يتغير بشكل كبير بين بداية الفترة ونهايتها، مما يدفعنا لتحليل تطور البطالة ومؤشراتها التفصيلية والظروف الاقتصادية المحيطة بسورية خلال الفترة الأخيرة .

ثانياً – تطور البطالة في سورية خلال الفترة (2000 – 2010) :

يُمكننا اعتبار معدل البطالة المعيار الأول المستخدم عندما نتكلم عن القوى العاملة في أي مجتمع من المجتمعات، بل إنه من أول المؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى نجاح الخطة الاقتصادية في أي بلد ، حيث يُعتبر تخفيض هذا المعدل هدفاً مباشراً تضعه الحكومات وتنال الثقة على أساسه .

فـ" البطالة تهميش اجتماعي، وهدر اقتصادي وظاهرة مَرَضية في الاقتصادات الوطنية ، وهي في حدود معقولة إحدى سمات اقتصاد السوق، حيث يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي يرفد القطاعات المُحدَثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد إضافية عندما تبدأ مرحلة النمو الاقتصادي، وتتحول البطالة إلى حالة مَرَضية عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين " [7].

تُعرَّف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة .

أما " معدل البطالة فيساوي إلى : عدد الأفراد المتعطلين مقسوماً على مجموع القوة العاملة مضروباً بمئة ".

معدل البطالة = عدد المتعطلين / عدد قوة العمل * 100

كما توجد معدلات بطالة فرعية وهي :

-معدل البطالة حسب الجنس : وهو يساوي للذكور مثلاً عدد المتعطلين من الذكور مقسوماً على إجمالي العاملين من الذكور مضروباً بمئة .

معدل البطالة للذكور = عدد المتعطلين من الذكور / عدد قوة العمل من الذكور * 100

-معدل البطالة للشباب : وهو يساوي لعدد المتعطلين من الفئة العمرية (15 – 24) مقسوماً على إجمالي العاملين من الفئة العمرية (15 – 24) مضروباً بمئة .

معدل بطالة الشباب = عدد المتعطلين (15 – 24) / عدد قوة العمل (15 – 24) * 100

-معدل البطالة حسب الفئات العمرية : فمعدل بطالة الفئة (30 – 34) مثلاً يساوي عدد المتعطلين من الفئة العمرية (30 – 34) مقسوماً على إجمالي العاملين من الفئة العمرية (30 – 34) مضروباً بمئة [8].

معدل بطالة الفئة (30 – 34) = عدد المتعطلين (30 – 34) / عدد قوة العمل (30 – 34) * 100.

للتعرف على واقع البطالة في سورية لابد من متابعة تطورها خلال الفترة المدروسة وتحليل تركيبها ومعدلاتها كما تبدو في الجدول رقم (2) الذي يُظهر أن عدد المتعطلين استمر بالتزايد من بداية الفترة 469 ألف عام 2000 حتى عام 2002 فبلغ حوالي 637 ألف ، ثم عاد للتناقص حتى عام 2005 ليصل إلى 413 ألف ، وليعاود الارتفاع حتى عام 2008 ، حيث بلغ 595 ألف ، ولينخفض قليلاً عام 2009 إلى 443 ألف

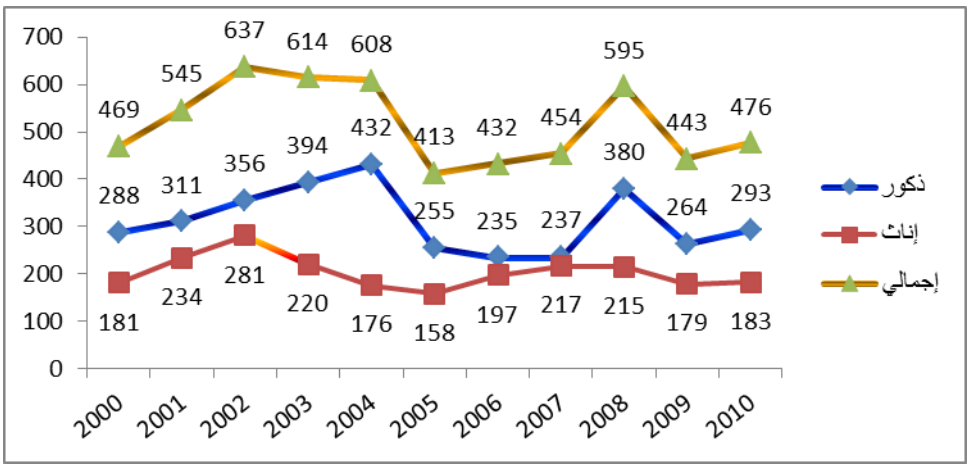

الشكل رقم (1) المتعطلون في سورية بالآلاف (2000 – 2010)

المصدر : الباحث من بيانات الجدول رقم (2)

نلاحظ من نفس الجدول أن عدد المتعطلين في أعوام 2005 و 2006 و 2007 و 2009 وصل لمستويات أقل من 2000عام . أما التركيب النوعي للبطالة من حيث الجنس فلم يتغير بشكل كبير بين بداية الفترة ونهايتها، فوصل إلى 432 ألف من الذكور وبنسبة 71.1 % من المتعطلين في عام 2004 بعد أن كان 288 ألف بنسبة 61.4 % في عام 2000، ليعاود الانخفاض إلى 235 ألف في عام 2006 و ليرتفع إلى 293 ألف في عام 2010 بنسبة 54.4 % و 62 % على التوالي من المتعطلين، كما ازداد عدد المتعطلين من الإناث من 181 ألف في عام 2000 بنسبة 38.6 % من المتعطلين إلى 281 ألف في عام 2002 بنسبة 44.1 % من المتعطلين، لينخفض العدد حتى عام 2005 وليعاود الارتفاع ليصل إلى 217 ألف في عام 2007 بنسبة 47.8 % من المتعطلين ليعود للتراجع إلى183 ألف في عام 2010 بنسبة 38 % من المتعطلين. أما المتعطلين من الشباب فقد وصل عددهم إلى 499 ألف في عام 2002 مشكلين ما نسبته 78 % من المتعطلين، ومع أن عدد المتعطلين منهم قد

الجدول رقم (2) المتعطلون والتركيب النسبي ومعدل البطالة في سورية (2000 – 2010)

البيان	متعطلون بالآلاف			تغير المتعطلون بالنسبة لسنة الأساس 2000	المتعطلون من الشباب (15 -24) بالآلاف	التركيب النوعي للبطالة %			معدل البطالة %			تغير معدل البطالة بالنسبة لسنة الأساس 2000	معدل البطالة للشباب %
	ذكور	إناث	مجموع			ذكور	إناث	الشباب	ذكور	إناث	إجمالي		
2000	288	181	469	100	–	61.4	38.6	–	7.3	19	9.5	100	–
2001	311	234	545	116	–	57.1	42.9	–	7.3	23	10.3	108	–
2002	356	281	637	136	499	55.9	44.1	78	8.3	24	11.7	123	26.3
2003	394	220	614	131	314	64.2	35.8	51	9.6	22	12.1	127	19.9
2004	432	176	608	130	370	71.1	28.9	61	10.4	22	12.3	130	24.7

18.6	85	8.1	20	5.9	62	38.3	61.7	254	88	413	158	255	2005
18.3	86	8.2	24	5.3	58	45.6	54.4	251	92	432	197	235	2006
19.1	88	8.4	26	5.2	57	47.8	52.2	259	97	454	217	237	2007
14.2	115	10.9	24.2	8.3	30.4	36.1	63.9	181	127	595	215	380	2008
16.7	85	8.1	22.3	5.7	43	40.4	59.6	192	96	443	179	264	2009
20	91	8.6	21.9	6.2	52	38	62	248	102	476	183	293	2010

المصدر : المجموعات الإحصائية 2001 – 2011 ، المعدلات والنسب تم احتسابها .

تناقص إلى 181 ألف في عام 2008 بنسبة 30.4 % إلا أنهم عاودوا التزايد حتى عام 2010 إلى 248 ألف وبنسبة 52 % من المتعطلين في سورية . نلاحظ أن حوالي 50 % من المتعطلين كانوا من الشباب خلال الفترة المدروسة. أما معدل البطالة الإجمالي فقد وصل لأعلى مستوى له في عام 2004 فبلغ 12.3 % مرتفعاً من 9.5 % في عام 2000 ليعاود الانخفاض حتى عام 2005 ليصل إلى 8.1 % ، من ثم ليتزايد حتى عام 2008 ليصل إلى 10.9 %، ليقترب من مستوى بداية الفترة في عام 2010 حيث بلغ 8.6 %، كما سلك معدل البطالة للذكور الاتجاه نفسه فبلغ 10.4 % في عام 2004 بعد أن كان 7.3 % في عام 2000 ، لينخفض بشكل كبير إلى 5.9 % في عام 2005 مستمراً على نفس المستوى حتى عام 2007 ، ثم يعود للارتفاع في عام 2008 إلى 8.3 % ولينخفض إلى 6.2 % في عام 2010 . وتأرجح معدل البطالة للإناث خلال الفترة المدروسة بين أعلى مستوياته في أعوام 2002 ، 2006 – 2008 ، بنسبة 24 % أي ما يُقارب ربع قوة العمل من الإناث هم من المتعطلين . أما معدل البطالة لفئة الشباب فقد وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2002 فبلغ 26.3 % لينخفض إلى 14.2% في عام 2008 عكس المعدلات الأخرى التي ارتفعت في ذلك العام وليعاود الارتفاع حتى عام 2010 بنسبة 20 % . نلاحظ أن معدل البطالة في سورية قد وصل لأعلى مستوياته في الفترة 2001 – 2004 وفي عام 2008 ، وأن معدل البطالة للإناث والشباب لم يتغير بشكل كبير خلال الفترة المدروسة بالرغم من انخفاض مساهمة الشباب في قوة العمل الإجمالية ، مما يعني أن قوة العمل من الإناث والشباب هم الأكثر تأثراً خلال الفترة المدروسة . إن تحليل تطور الوضع الذي وصلت إليه قوة العمل السورية بشكل عام والبطالة في سورية خلال الفترة المدروسة يُوجب متابعة الظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية التي رافقت تراجع مؤشراتها في الأعوام المذكورة ، فما هي المتغيرات الجديدة التي طرأت على المنطقة والعالم خلال الفترة الماضية ؟

ثالثاً – إضاءة على أسباب البطالة في سورية :

إن من أهم أسباب تزايد البطالة في سورية التزايد الكبير في عدد السكان بالرغم من وجود العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في حجم و معدل البطالة بشكل عام ، منها حجم الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمار المباشر بالإضافة لبعض العوامل الاجتماعية و الثقافية ، ومع ذلك فلابد من أخذ أثر الأزمات الإقليمية والعالمية بعين الاعتبار الذي نلاحظه إذا ما قمنا بربط زيادة عدد المتعطلين مع سنة حدوثها . إلا أن هذا لا يعني عدم وجود العديد من الأسباب الموضوعية التي أدت لهذا التزايد ، والتي من أهمها التوجهات الجديدة في الاقتصاد السوري والتي كثيراً ما يُعبر عنها بالانفتاح الاقتصادي ، وهو ما انعكس على حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية في سورية خلال الفترة المدروسة ، كما يبدو في الجدول رقم (1) حيث نلاحظ أنه قد ازداد من حوالي 0,9 تريليون ليرة في عام 2000 إلى حوالي 2.7 تريليون ليرة سورية وبما يُقارب 58 مليار دولار في عام 2010 حسب سعر صرف الدولار الرسمي في ذلك العام ، أي أنه تضاعف خلال العشر سنوات الأخيرة ثلاث مرات ، حيث احتاج سبع

سنوات ليتضاعف في بداية الفترة المدروسة (2000 – 2007) وخمس سنوات بين عامي 2004 و 2009 ، في حين أن الادخارات السنوية كما يبدو من نفس الجدول قد تضاعفت أربع أضعاف

بين بداية الفترة المدروسة ونهايتها ، واحتاجت ثلاث سنوات للتضاعف بين عامي 2005 و 2007 ، مما يعني أن وتيرة نمو الاقتصاد السوري تتسارع فهل انعكس هذا النمو على قوة العمل السورية ؟

يبدو من الجدول ذاته أن عدد المشتغلين في مختلف القطاعات الاقتصادية ازداد بنسبة 13 % فقط بين بداية الفترة المدروسة ونهايتها ، بل إنه تناقص في عامي 2003 و2004 عن عام 2002 بما يُقارب 500 ألف مشتغل ، ثم عاد للتزايد واحتاج خمس سنوات ليصل إلى مستويات عام 2002 ، كما وصل عدد المتعطلين و معدلات البطالة في العامين المذكورين لأعلى مستوياتها ، مما يؤكد على تأثر قوة العمل السورية بمتغيرات جديدة أدت إلى تراجع الطلب على قوة العمل السورية في تلك الفترة . قد يكون سبب تراجع الطلب على قوة العمل في سورية يعود لاستخدام التقنية الحديثة في العمليات الإنتاجية، والذي تفرضه ظروف المنافسة القوية التي تواجهها القطاعات الاقتصادية السورية من منتجات الدول الأخرى. وبالرغم من أن كون ذلك في حال صحته يُعد أمراً جيداً، إلا أن هذا لا يُشكل السبب الرئيسي، كون أن 52 % من منشآت القطاع الخاص تستخدم تجهيزات نصف آلية، و 15 % تجهيزات يدوية [9].

وبرأينا فإن انخفاض نمو الطلب على قوة العمل في سورية يعود إلى عدم قدرة المنتجات السورية في بعض القطاعات على منافسة المنتجات المماثلة من الدول الأخرى ، بسبب إزالة كافة الحواجز التي تمنع تدفقها ، مما أدى إلى خسارة المنشآت التي لم تستطع الصمود في وجه المنافسة الشديدة ، وبالتالي التخلي عن العاملين فيها للتخفيف من المصاريف والالتزامات المترتبة عليها، ناهيك عن أثر دخول العمالة الأجنبية بشكل عام وعمالة الخدمة المنزلية بشكل خاص والذي لم يكن متاحاً أو مقبولاً قبل عام 2000 .

بالعودة لعدد السكان الذين بلغو سن الدخول لسوق العمل في الفترة 2006 – 2010 نجد أنه حوالي 2.3 [10] مليون فرد ، يجب أن ينضم منهم حوالي 400 ألف عامل وبمعدل 80 ألف عامل سنوياً على الأقل لسوق العمل وذلك بفرض أن معدل النشاط الاقتصادي هو 17.1 % للفئة العمرية (15 – 17) كما في عام 2010 خلال نفس الفترة، وهو ما لم يحدث ، ففي عام 2009 لم تزدد قوة العمل عن عام 2008 كما يبدو من الجدول رقم (1)، كما أن قوة العمل ازدادت حوالي 40 ألف عامل فقط خلال الفترة 2007 – 2009 ، مما يدعو لمراجعة الأرقام المتعلقة بها . إن فرض ازدياد قوة العمل بحوالي 80 ألف عامل سنوياً خلال الثلاث سنوات الأخيرة يعني ازدياد عددها بما يُقارب 240 ألف عامل ، مما يعني أن قوة العمل يجب أن يكون عددها 5.64 مليون عامل في عام 2010، وبالتالي فإن الفارق مع عدد المشتغلين 5.055 مليون ، كما يبدو في الجدول رقم (1)، والبالغ 585 ألف سيكون عدد المتعطلين الحقيقي، مما يعني أن معدل البطالة في ذلك العام يجب أن يساوي 10.4 % على الأقل.

نلاحظ أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتضاعف الناتج الإجمالي وتدفق الاستثمارات في سورية خلال العقد الأخير لم يؤد إلى تحفيز الطلب على قوة العمل بنفس النسبة ، بل أدى إلى وصول حجم البطالة ومعدلاتها إلى

مستويات عالية جديدة في بعض السنوات ، رغم أن الموارد المالية كانت متوفرة ، والمتمثلة بحجم الادخارات السنوية التي وصلت إلى ما يزيد عن 0.6 تريليون ليرة سورية في الثلاث السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، كما نلاحظ في الجدول رقم (1) ، أي أن إجمالي حجم الادخارات خلالها يقارب تريليوني ليرة سورية ، أي ما يزيد على نصف الناتج الإجمالي في عام 2010 ، وبفرض أن كلفة فرصة العمل الواحدة في تلك الفترة كانت حوالي 1.5 مليون

ليرة، فإن حجم الادخارات تلك وحدها كانت تكفي لخلق حوالي 1.3 مليون فرصة عمل ، بينما من الملاحظ أن قسماً كبيراً من تلك الادخارات كان يتم توظيفها في المضاربات العقارية والأراضي دون القطاعات الصناعية والانتاجية ، مما انعكس على طلب قوة العمل في تلك القطاعات .

ومع تعرض سورية لأزمة تجاوزت الأربع سنوات مما قد يجعل مشكلة البطالة تتعمق فيها بسبب تراجع الطلب على قوة العمل وتراجع النشاط الاقتصادي ، إلا أن هذا لا يعني عدم القدرة على تجاوز الآثار السلبية والخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها ، فالمجتمعات والدول تتعرض للكوارث الطبيعية الكبرى كما حدث في التسونامي الأخير الذي اجتاح اندونيسيا والدول المجاورة لها، وفي زلزال فوكوشيما في اليابان في عام 2011 ، وذلك يكون من خلال الجهد الجماعي لأفراد المجتمع ، والعمل المتواصل للجميع ، ولو على حساب الاعتبارات الفردية كما تفعل المجتمعات الحية .

رابعاً – تحليل العلاقة الإحصائية بين قوة العمل والمتعطلين في سورية :

إن المتابعة لتطور قوة العمل في سورية تدفعنا لتحديد العلاقة الإحصائية فيما بينها وبين عدد المتعطلين للوقوف على دقة الأرقام الواردة عن البطالة ، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط البسيط للعلاقة الارتباطية بين قوة العمل والمتعطلين ، حيث يُمكننا بناءً على معرفة فيما إذا كان معامل الارتباط ذا دلالة إحصائية ، من خلال حساب معامل معنوية معامل الارتباط ، من الاستمرار في التحليل الإحصائي ، وبالتالي فإذا لم يكن معامل الارتباط ذا دلالة إحصائية فلا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين أو أن البيانات غير دقيقة . يظهر في الجدول رقم(3) معامل الارتباط البسيط (**Pearson Correlation**) المحسوب بين عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل والمتعطلين من بيانات الجدول رقم (1) وباستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) ، حيث نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط المحسوب بين عدد السكان المتغير المستقل (**Independent variable**) و المتعطلين المتغير التابع (**Dependent variable**) هو (**Pearson Correlation = − 0.349**) مما يعني أن العلاقة ضعيفة كون قيمته أصغر من (**0.5**) وعكسية كونه سالباً ، مما يعني أنه كلما ازداد عدد السكان تناقص عدد المتعطلين بنسبة أقل ، وهو أمر غير حتمي من الناحية المنطقية ، كما يؤكد هذا معامل معنوية معامل الارتباط بين عدد السكان و عدد المتعطلين (**Sig. (2-tailed) = 0.293**) وهو أكبر من مستوى الدلالة (**0.05**)، وهذا ما

الجدول رقم (3) معامل الارتباط البسيط بين عدد السكان و قوة العمل و المتعطلين في سورية

Correlations

		عدد السكان	القوة البشرية	قوة العمل	مشتغلون	متعطلون
عدد السكان	Pearson Correlation	1	.997**	.655*	.721*	-.349-
	Sig. (2-tailed)		.000	.029	.012	.293
	N	11	11	11	11	11
القوة البشرية	Pearson Correlation	.997**	1	.662*	.738**	-.380-
	Sig. (2-tailed)	.000		.027	.010	.249
	N	11	11	11	11	11
قوة العمل	Pearson Correlation	.655*	.662*	1	.935**	-.068-
	Sig. (2-tailed)	.029	.027		.000	.843
	N	11	11	11	11	11

مشتغلون	Pearson Correlation	.721*	.738**	.935**	1	-.418-
	Sig. (2-tailed)	.012	.010	.000		.201
	N	11	11	11	11	11
متعطلون	Pearson Correlation	-.349-	-.380-	-.068-	-.418-	1
	Sig. (2-tailed)	.293	.249	.843	.201	
	N	11	11	11	11	11

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : الباحث بالاعتماد على معالجة البيانات في البرنامج الحاسوبي SPSS من بيانات الجدول رقم (1) .

يؤكد وجود خلل في البيانات (**DATA**) عن البطالة التي تم جمعها من قبل المكتب المركزي للإحصاء، وبالتالي فإن عدم معنوية معامل الارتباط تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان والمتعطلين عن العمل وعلى خطأ الفرضية الأولى .

كما يبدو ذلك أيضاً من نفس الجدول أن معامل الارتباط بين القوة البشرية والمتعطلين ($r = -0.380$) وهو غير معنوي بسبب أن (**Sig. (2-tailed)>0.05**) = 0.249 ، وبين قوة العمل والمتعطلين ($r = -0.368$) وهو غير معنوي بسبب أن (**Sig. (2-tailed)>0.05**) = 0.843 ، وبين المشتغلين والمتعطلين ($r = -0.418$) وهو غير معنوي بسبب أن (**Sig. (2-tailed)>0.05**) = 0.201 ، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين عدد المتعطلين ، وخطأ الفرضية الثانية .

خامساً – التصورات المستقبلية للبطالة في سورية :

إن معرفة وتحليل واقع قوة العمل والبطالة في سورية يدفعنا لوضع توقعات مستقبلية لأعدادها خلال الفترة القادمة وذلك بالاعتماد على الطرق والوسائل الإحصائية والأرقام الحديثة المتوفرة ، ولمعرفة ذلك لابد من توقع عدد السكان خلال فترة التوقع ، فمن المعروف أن :

عدد السكان في سنة الهدف = عدد السكان في سنة الأساس + عدد الولادات المتوقعة – عدد الوفيات المتوقعة +– صافي الهجرة

وهو ما توفره الحزم البرمجية الإحصائية التي تُعطي أرقام شبه دقيقة عن عدد السكان والفئات العمرية والولادات وحتى الوفيات في حال استمرار الظروف البيئية والصحية في المنطقة المدروسة ، وبعد ذلك سنتوقع عدد قوة العمل في سنة الهدف مع افتراض أن معدل النشاط الاقتصادي سيبقى ثابتاً طول فترة التوقع ، وبناء عليه سيتم الاعتماد على الإحصاء الأخير لعدد السكان الذي أجري في عام 2004 كسنة أساس للتوقعات المستقبلية وعام 2024 كسنة هدف، بالاعتماد على البرنامج " people ver 3.3 "، وهو حزمة برمجية سهلة التخاطب تعطي الإسقاطات السكانية الشاملة والفرعية لفترة تصل حتى 110 سنوات قادمة، ورغم كون النسخة من البرنامج قديمة إلا أن

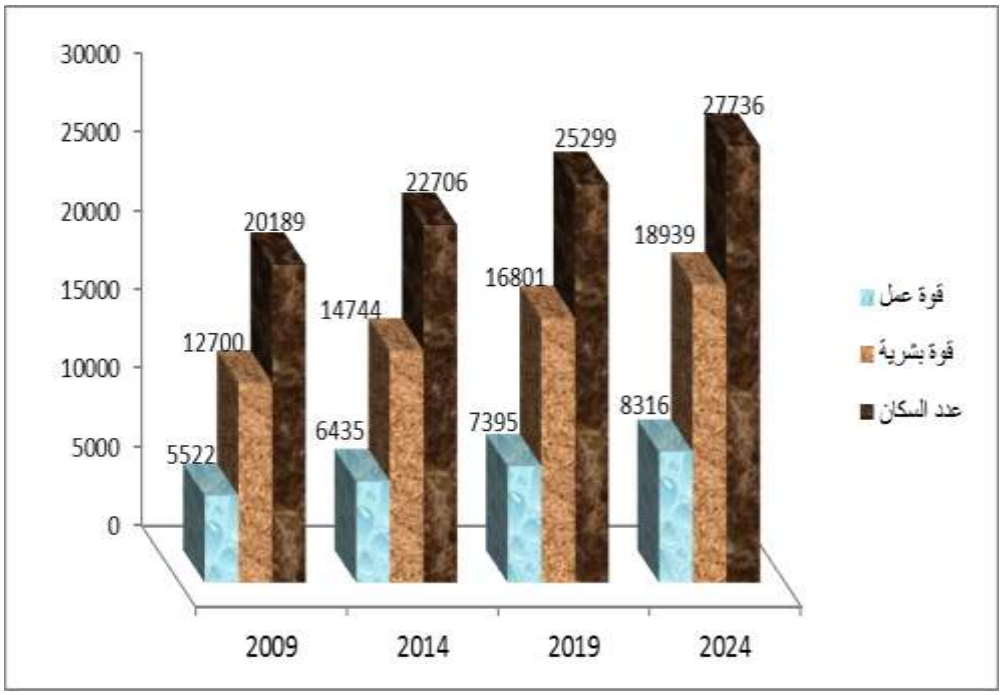

الشكل رقم (2) توقع السكان والقوة البشرية وقوة العمل في سورية بالآلاف(2009 – 2024)
المصدر : الباحث من بيانات الجدول رقم (4)

المنهجية الإحصائية المستخدمة فيه لا تختلف عن المنهجية المستخدمة في البرامج الحديثة ، حيث سنعتمد عدد السكان لسنة الأساس كما جاء في تعداد السكان لعام 2004 موزعين حسب الفئات العمرية ، ومعدل الخصوبة العمرية لسنة الأساس معدل الخصوبة العمرية لعام 2009 كما ورد في المجموعة الإحصائية لعام 2010 ، ومعدل الخصوبة الإجمالي 3.5 طفل لكل امرأة في سنة الأساس و 2.5 طفل لكل امرأة لسنة الهدف 2024 ، بالإضافة لتوقع الحياة لسنة الأساس 70.6 للذكور و 73.1 للإناث، ولسنة الهدف 75.6 للذكور و 78.1 للإناث ، مع اختيار نموذج دول الجنوب من جداول الحياة للذكور والإناث. وبناءً على المدخلات جاءت النتائج بعد المعالجة في البرنامج كما يبدو في الجدول رقم (4) ، حيث نلاحظ أن توقع عدد السكان من الذكور والإناث في عام 2009 هو مقارب لتوقع عدد السكان لنفس العام كما جاء في المجموعة الإحصائية لعام 2010 ، وبالتالي فإن توقع عدد سكان سورية في سنة الهدف حسب الطريقة المتبعة هو منطقي ، والذي نلاحظه من نفس الجدول أنه من المتوقع أن يزداد عدد سكان سورية حوالي 7.5 مليون نسمة بحلول عام 2024 ، من الذكور حوالي 3.8 مليون ، ومن الإناث حوالي 3.7 مليون . ولتوقع قوة العمل في سنة الهدف سنستخدم برنامج إحصائي آخر هو البرنامج " workers "، وبالاعتماد على نتائج التوقع السابقة، مع افتراض أن معدل النشاط الاقتصادي في سنة الأساس هو معدل النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمرية والجنس لعام 2009 ، وأنه سيبقى على مستواه خلال فترة التوقع ، حيث جاءت النتائج بعد المعالجة في البرنامج كما يظهر في الجدول رقم (4) أن توقع قوة العمل والقوة البشرية لعام 2009 هو مقارب لعدد قوة العمل والقوة البشرية لنفس العام كما يبدو في المجموعة الإحصائية لعام 2010 ،

الجدول رقم (4) توقع عدد السكان والقوة البشرية و قوة العمل السورية (2024) بالآلاف

السنة	عدد السكان			القوة البشرية			قوة العمل			السكان خارج قوة العمل		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
2009	10311	9878	20189	6451	6249	12700	4708	814	5522	1761	5437	7178
2014	11593	11113	22706	7480	7264	14744	5491	944	6435	1989	6320	8309
2019	12914	12385	25299	8513	8288	16801	6300	1075	7395	2213	7210	9425
2024	14155	13581	27736	9604	9335	18939	7114	1202	8316	2490	8133	10623

المصدر : الباحث حسب معالجة البيانات في البرنامجين people ، workers.

مما يُمكننا من اعتماد نتائج التوقع التي تشير من نفس الجدول إلى أنه من المتوقع أن تزداد قوة العمل بحوالي 2.8 مليون عامل لتصل إلى حوالي 8.3 مليون عامل بحلول عام 2024 بفرض ثبات معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة التوقع، حيث ستبلغ الزيادة من الذكور حوالي 2.4 مليون عامل ليصل العدد إلى حوالي 7.1 مليون، والزيادة من الإناث حوالي 400 ألف عاملة لتصل إلى حوالي 1.2 مليون عاملة، وهو ما يُمثل العدد المتوقع لعرض قوة العمل خلال الإحدى عشرة سنة القادمة .

إن نتائج التوقع السابقة تجعلنا نتساءل عن حجم الطلب المتوقع للفترة القادمة ؟ فكما نلاحظ في الجدول رقم (1) أن عدد المشتغلين قد ازداد بنسبة 16 % خلال الفترة 2004 – 2010 بمعدل 100 ألف فرصة عمل سنوياً، وعليه سنفترض أن الطلب على قوة العمل سيستمر على نفس المستوى خلال فترة التوقع أي أن يزداد عدد المشتغلين 1.4 مليون عامل، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يصل حجم المشتغلين إلى حوالي 6.45 مليون عامل بحلول عام 2024، حيث سيكون الفرق مع عدد قوة العمل المتوقعة 8.3 مليون عامل حوالي 1.85 مليون عامل سيكونوا من المتعطلين، أي أنه من المتوقع أن يصل معدل البطالة إلى 22 % وذلك على أقل تقدير وفي الأحوال الطبيعية ، وبأخذ نتائج الأزمة التي تعرضت لها سورية بعين الاعتبار يجعل من المؤكد وصول البطالة إلى المستويات نفسها قبل عام 2024

أظهرت التوقعات السابقة أن بقاء مستويات تشغيل العمالة في سورية على حالها سيؤدي إلى وصول عدد المتعطلين إلى حوالي 1.85 مليون متعطل لن يجدوا أي فرصة عمل متاحة في القطاعات الاقتصادية التقليدية ، رغم افتراض تطورها على نفس المستوى الذي سلكته خلال الفترة الماضية ، والذي أدى لتضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات ، مما يدعو للتوجه نحو قطاعات وتوجهات اقتصادية جديدة غير موجودة في الاقتصاد السوري تتمكن من توظيف البطالة المتوقعة والمتراكمة ، والتي كانت الدول المتقدمة والنامية الصاعدة قد بدأت بتوجيه الاقتصاد إليها منذ ما يُقارب من أربع عقود من الزمن ألا وهي جعل استخدام وإنتاج المعرفة هو النشاط الأول في الاقتصاد، والتحول نحو اقتصاد المعرفة .

خامساً – مواجهة مشكلة البطالة في إطار اقتصاد المعرفة :

يشهد العالم تغيرات جذرية في جميع أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فالاقتصاد يتغير باتجاه ما يُسمى " بالاقتصاد الجديد " أو " الاقتصاد المبني على المعرفة " . أما الأنشطة الأخرى للمجتمع فتشهد تغيراً أيضاً نحو ما يُسمى بـ " مجتمع المعرفة " الذي تُؤدي فيه المعرفة دوراً أكبر من الدور الذي كان يُسند إليها في أي

حقبة زمنية سابقة من عمر البشرية . فقد أدت المعرفة على مر العصور دوراً حاسماً في صعود الأمم وهبوطها وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل ، فأصبحت عماد التنمية وبوابة العبور إلى مستويات التقدم التي تنشدها الشعوب كافة ، إذ أنها تنعكس على تطور الاقتصاد والسياسة والمجتمع بأسره ، وأضحت تُشكل عاملاً أساسياً من عوامل تكوين ثروات المجتمع [11].

1 – المعرفة ومضامينها :

تعني المعرفة الإدراك والفهم والتعلم ، وترتبط بحالة ، أو واقع ، أو جانب ، أو مشكلة معينة ، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتوفرة والمتصلة بها ، وهنا لابد من التمييز بينها وبين البيانات والمعلومات التي لها علاقة مباشرة معها وتتيح الوصول إليها ، فالبيانات (DATA) تُمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استناداً إلى ما يحصل من أحداث ووقائع ، حيث يتم تمثيلها بأرقام أو كلمات أو أشكال أو صور أو رموز بما يُمكن من الاستفادة منها، والبيانات قد تكون بيانات أصلية أولية يتم الحصول عليها من مصادر مباشرة ، أو من مصادرها الأولية ، وقد تكون بيانات ثانوية يتم الحصول عليها من مصادر أخرى تستند فيها إلى مصادرها الأصلية . وكمثال على البيانات، فالأرقام التي تُمثل الأسعار اليومية للأسهم والمواد الخام والسلع والعملات التي ترد على الشاشات والمواقع الإلكترونية لأسواق البورصة هي بيانات أصلية أو ثانوية يتم تجميعها بشكل متواصل . أما المعلومات (Information) فهي المعطيات التي يتم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات ومعالجتها يدوياً أو حاسوبياً أو بهما معاً ، وبما يخدم الغرض أو المجال المعين الذي ترتبط به ، أي أنها تُمثل المعنى الذي تحمله الرموز والعلامات والكلمات والأشكال والصور التي تتضمنها البيانات . وبذلك فالمعلومات التي يتم استنباطها من البيانات تُوفر أكبر قدر من اليقين ، وتقلل عدم التأكد، وتساعد الفرد والمشروعات وحتى الحكومات على اتخاذ القرارات الصائبة والسليمة . فتحليل الأرقام التي تم تجميعها عن أسعار الأسهم والسلع في أسواق البورصة كمثال يُظهر ارتفاع أو انخفاض أي منها في حين أن المعرفة تكمن في الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات ، والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة ، بحيث توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة أو ظاهرة أو مشكلة معينة أو مجال معين[11] . فمعرفة السعر المناسب الذي يجب على متخذ القرار أن يقوم بالشراء على أساسه في حال وصول أسعار السوق لمستواه ناجم عن فهم وإدراك البيانات والمعلومات المتعلقة بذلك.

تُجسد المعرفة مدى السيطرة على الأشكال الأربعة للمعلومات أي معرفة المعلومة – معرفة العلة أو السبب – معرفة الكيفية – معرفة أهل الاختصاص. وتُشكل العلوم والتكنولوجيا جزءاً أساسياً من المعرفة وكذلك الإدارة والتنظيم . وقد سمح التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بترميز أشكال المعرفة الأربعة ، ونقلها بسرعة عالية وبكلفة معقولة وسهولة فائقة ، مما أحدث تغيرات كبيرة في طبيعة الاقتصاد العالمي تجلت في تزايد حجم المنتجات والخدمات المبنية على المعرفة وفي استخدامها في التطبيقات المختلفة [10].

2 – مفهوم اقتصاد المعرفة وتعريفه :

يقوم اقتصاد المعرفة على منظومة تفاعلية متكاملة وشاملة لمجموعة من النظم الفرعية تكون مهمتها جمع البيانات من المصادر المختلفة واستخراج المعلومات منها وتوليد المعرفة ، بل تقوم بإيجاد معارف جديدة تكون أداة لتوليد أشكال غير مسبوقة من المعرفة . لقد ساهمت النظم المعرفية المتمثلة بنظم الإنتاج المعرفي ونظم التسويق المعرفي ونظم الكوادر البشرية المعرفية دائمة التطور والارتقاء في خلق قوى اقتصادية جديدة تدفع إلى الخلق والابتكار والإبداع مما ساهم في إيجاد منتجات جديدة ، ووسائل إنتاج جديدة ، وأساليب تسويق ابتكارية جديدة ، وطرق إشباع

فعالة ومجالات عمل ووظائف جديدة لم يعرفها العالم من قبل ، بالإضافة لإيجاد أسواق ومناطق تسويقية لم يعرفها المنتج من قبل وقادرة على استيعاب إنتاجه بالكامل ، كما أنه وفر للمستهلك خيارات أوسع مع إمكانية الوصول لتشكيلة أكبر بشكل أسهل [12].

يُعد اقتصاد المعرفة اقتصاداً جديداً ذا طابع خاص ، لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي فقط ، ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل ، ولما كانت اقتصاديات المعرفة اقتصاديات تتعلق وترتبط باقتصاديات العرض والطلب ، وبالتوازنات الحركية لآليات السوق ، وبالدوافع المحرضة للتطوير والابتكار ، وهي مرتبطة بالاكتشافات الحديثة وبظروف التحسين والتجديد، ولما كانت المعرفة من أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات، بل وللبشر كافة ، فإنها ترتبط بشكل أو بآخر بالمنظومات التفاعلية التي تجعل في التطوير مهمة مستديمة وعمل مستمر للمشروعات والشركات، ومن ثم فإن هذه المنظومة هي التي تُشكل طبيعة المعرفة أو محتواها أو مضمونها ، وتجعل منها الأساس الذي يعتمد عليه أي متخذ قرار عند اتخاذ قراره سواءً كان ذلك في مدخلاتها أو نظام تشغيلها أو في مخرجاتها . ومن ثم فإن جودة المنظومة وسلامة عملها يصبح أمراً في غاية الأهمية وعلى جانب كبير من الخطورة . فمن يمتلك المعرفة في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة يمتلك القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لانتهاز الفرص واستغلال الموقف والحصول على ما يرغب فيه وبشكل فوري وسريع.

لقد أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً ، وإن كان يبدو للبعض أنه مازال تحت التكوين والتشكل، وأصبح يتفوق على الاقتصادات الأخرى كافة ، وبشكل غير مسبوق ، سواءً من الناحية الكمية المحسوسة ، أو من الناحية النوعية الملموسة. حيث يُمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست عوامل للإنتاج فحسب وإنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي.

من التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه هو " الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه ، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة ، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي " [13].

3 – إمكانية التوجه نحو اقتصاد المعرفة في سورية :

لقد كان توجه الدول المتقدمة والنامية الصاعدة نحو الاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي من خلال حاضنات التكنولوجيا والأعمال في البداية ومن ثم بناء المدن المعرفية التي تقوم على الصناعات المعرفية والخدمات التابعة لها، وهو التوجه الذي بدأت الدول العربية في منطقة الخليج ومصر وتونس والمغرب بسلوكه. أما في سورية فقد بدأت حاضنات تقانة المعلومات والاتصالات في تخريج بذور الشركات التقانية والمعلوماتية ، ومع ذلك فلا تزال حصة المكون المعرفي في الناتج المحلي السوري ضعيفة .

وهنا يظهر التساؤل الآتي هل سورية قادرة بمواردها المحدودة على التوجه نحو اقتصاد المعرفة ، وجعل الاعتماد على المعرفة المكون الأول في النشاط الاقتصادي ؟

إن استمرار سلوك نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة القادمة كما حدث في العقد الماضي أي أن يتضاعف كل خمس سنوات ، يعني أن الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ حوالي 20 تريليون ليرة سورية وبما يُقارب 100

مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024 حسب سعر صرف الليرة السورية في نهاية عام 2014، وبالتالي فإن التركيز على استثمار الادخارات الناتجة عن هذا النمو في الصناعات المعرفية بدلاً من المضاربات العقارية والأراضي كما لاحظنا سابقاً أمر ممكن ، وهو يكون من خلال جعل هذا الأمر هدفاً مجتمعياً يتم توجيه الاقتصاد نحوه كما فعلت الدول المتقدمة والنامية الصاعدة ، ولنا في التوجه الذي سلكته تركيا وإيران خير مثال على ذلك، وذلك بالاستفادة من النخب العلمية والاقتصادية والأطر القيادية الموجودة في سورية ، والاستفادة من الطاقة التي تملكها قوة العمل الشابة القادرة على التعامل مع التقنيات المعرفية التي تحتاج لسرعة في التعامل والبديهة ، فضلاً عن أن العائد على الاستثمار في الصناعات المعرفية يفوق بكثير العائد على الاستثمار في بقية القطاعات وفي هذا مصلحة للشركات القابضة وشركات الاتصالات والمؤسسات المالية والمصرفية الكبرى في سورية ، وهو أمر لا يمكن للفعاليات الاقتصادية الأخرى الاستثمار فيه ، وبالتالي ضرورة تركيز تلك الشركات على الاستثمار في هذا المجال سيما أنها ستضطر لاستيراد التقنيات المعرفية عاجلاً أم آجلاً .

رب قائل أن هذا الطرح نظري وغير قابل للتطبيق وخاصة بعد تعرض سورية للأزمة التي تمر بها في الوقت الحالي ، و في هذه الحال نحن أمام ثلاث تصورات :

-التصور الأول : إن التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والخدمات إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة في سورية هو أمر ممكن، وهنا لابد من وضع خطة ذات أهداف زمنية محددة لتحقيق ذلك يمكن أن تكون مواكبة أو ضمن خطة إعادة الإعمار في سورية و الذي يُعد التحدي الأهم خلال الفترة القادمة.

-التصور الثاني : أن تكون سورية قد بدأت فعلاً بدأت بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البدء بإنشاء البنية التحتية من أجل ذلك – العمل على استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية – تشجيع استخدام تكنولوجيا المعرفة من خلال حاضنات التكنولوجيا – البدء بتخريج عمال المعرفة الذين يعدون عماد اقتصاد المعرفة، مع ملاحظة أن الاعتماد على التطبيقات المعرفية في عملية احتواء الأزمة في سورية كان له الدور الحاسم على مختلف الأصعدة .

-التصور الثالث : أن هذا الطرح صعب التطبيق . وخاصة بعد التدمير الممنهج الذي تعرضت له البنية التحتية في سورية واستهداف الكفاءات العلمية والمعرفية والأطر والكوادر العاملة خلال الأزمة ، وهنا لابد من ملاحظة أن من أهم الوسائل التي تم الاعتماد عليها في محاولة احتواء الأزمة كان الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي نفسها تم الاعتماد عليها في عمليات التخريب والتدمير، مما يعني أنه مهما كانت النتائج التي ستؤول إليها الأحوال في سورية لابد من استخدام التكنولوجيا الحديثة سواءً في عمليات مواجهة الأزمات أو في عمليات إعادة الإعمار، مما يعني أننا سنجد أنفسنا بحاجة لقوة عمل تستطيع استخدام والتعامل مع المنتجات المعرفية كونها ستكون المنتجات الوحيدة المتوفرة في أسواق الدول المتقدمة والنامية الصاعدة ، بالإضافة إلى أننا لا نستطيع منع تدفق تلك المنتجات بسبب أن الأسواق باتت مفتوحة على بعضها .

وفي الختام فإن مواجهة مشكلة البطالة في سورية ، بعد توقع الحجم الذي يمكن أن تصل إليه ، ليست مسألة صعبة التحقق ، ولاسيما بعد إثبات إمكانية توفر الموارد اللازمة لذلك ، وهو أمر ممكن من خلال وضع خطة يمكن أن تكون من ضمن خطة إعادة الإعمار في سورية تتضمن تصنيع كامل الانتاج الزراعي وتطوير الصناعات الخفيفة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة كمرحلة أولى ، ومن ثم استخدام الفائض الناتج في إقامة صناعات متوسطة و ثقيلة كمرحلة ثانية ، والتحول إلى الصناعات المعرفية مع ملاحظة إمكانية البدء بذلك في بعض القطاعات مبكراً كمرحلة ثالثة ، وما يعني هذا من استيعاب البطالة المتراكمة والمتوقعة خلال الفترة القادمة .

الاستنتاجات والتوصيات :

يمكننا إجمال النتائج التي توصل إليها البحث بـ :

1 – لم يتغير عدد المتعطلين ومعدل البطالة بشكل كبير في سورية بين بداية العقد الماضي ونهايته ، في حين وصل معدل البطالة إلى مستويات جديدة في عام 2004 .

2 – بالرغم من تزايد عدد السكان بنسبة 26 % والقوة البشرية بنسبة 34 % لم تزدد قوة العمل إلا بنسبة 12% في سورية خلال الفترة المدروسة ، كما مرت الأخيرة بفترة تناقصت فيها بمقدار 500 ألف عامل بين عامي 2003 – 2004 .

3 – كانت فئة الشباب والإناث من قوة العمل الأكثر تأثراً خلال الفترة المدروسة حيث بقي معدل البطالة لهما مرتفعاً .

4 – لم تتمكن القطاعات الاقتصادية من اجتذاب قوة عمل بما يتناسب وتزايد الناتج المحلي الإجمالي.

5 – لم تزدد قوة العمل السورية في عام 2009، في حين أنه يجب أن تزداد بما يُقارب 80 ألف عامل على الأقل بشكل سنوي في السنوات الثلاث الأخيرة ، وبالتالي زيادة عددها و عدد المتعطلين بـ 110 آلاف عامل نتيجة لذلك، وزيادة معدل البطالة المحسوب إلى 10.4% على الأقل في عام 2010 .

6 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان في سورية وعدد المتعطلين مما يعني خطأ الفرضية الأولى .

7 – لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد المشتغلين وعدد المتعطلين في سورية ، وبالتالي خطأ الفرضية الثانية ، و عدم دقة الأرقام المتعلقة بحجم البطالة في سورية .

8 – إن توظيف ادخارات الأعوام الثلاث الأخيرة من الفترة المدروسة في استثمارات إنتاجية أو خدمية كانت تكفي لخلق حوالي 1.3 مليون فرصة عمل جديدة بفرض أن تكلفة فرصة العمل الواحدة 1.5 مليون ليرة سورية.

9 – من المتوقع أن يزداد عدد سكان سورية بحوالي 7.5 مليون نسمة بحلول عام 2024 ، وأن تزداد قوة العمل حوالي 2.8 مليون عامل، من الذكور حوالي 2.4 مليون ، ومن الإناث حوالي 400 ألف عاملة بفرض بقاء معدلات النشاط الاقتصادي على مستوياتها خلال فترة التوقع .

10 – من المتوقع أن يصل عدد المتعطلين عن العمل إلى حوالي 1.85 مليون عامل بحلول عام 2024 ، وأن يصل معدل البطالة إلى 22 % في نفس العام .

11 – من الممكن مواجهة مشكلة البطالة في سورية إذا تم توجيه النشاط الاقتصادي في سورية نحو اقتصاد المعرفة على المستوى البعيد بالإضافة لتضمين هذه التوجهات في خطة إعادة الإعمار في سورية على المستوى الأقرب، وذلك بالاستفادة من النخب العلمية والاقتصادية والأطر القيادية والطاقة الشبابية لقوة العمل في سورية، وبالتعاون مع الشركات الكبرى في سورية ، والتي تعتبر الأكثر قدرة على توجيه الموارد اللازمة لذلك، مما يعني صحة الفرضية الأخيرة .

وعليه يمكننا وضع التوصيات التالية لمواجهة مشكلة البطالة في سورية :

1 – تضمين خطة إعادة الإعمار في سورية توجهات عملية تهدف لاستيعاب البطالة الحالية وخاصة الشابة منها بالإضافة لتوجهات نحو اقتصاد المعرفة في سورية بما يكفل مواجهة الأعداد المتوقعة المستقبلية من البطالة ، يتم

فيها إشراك رؤية النخب العلمية والاقتصادية في المجتمع ، مع أخذ احتمالات حدوث أزمات دولية وإقليمية طارئة بعين الاعتبار .

2 – إشراك منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في عمليات إعادة الإعمار وفي عمليات مواجهة مشكلة البطالة في سورية بما يجعل هذه التوجهات هدفاً مجتمعياً يتم العمل عليه بدون جعل الحساب الاقتصادي أو العائد المادي الهدف الأساسي لذلك .

3 – وضع سياسة إعلامية تهدف لنشر ثقافة العمل وتجذب أكبر عدد ممكن ممن هم خارج قوة العمل و يستطيعون خلق فرص عمل للمتعطلين عن العمل ، وإعطاء المزايا والتسهيلات المناسبة .

4 – شرح المزايا النسبية للاستثمار في الصناعات المعرفية لقطاع الأعمال والشركات القابضة والمالية والبنوك في سورية وما يمكن ذلك من خلق شريحة من عمال المعرفة في سورية .

5 – إنشاء قواعد بيانات متاحة للجميع عن قوة العمل المعرفية في سورية ، وعن فرص العمل المعرفية المطلوبة وغير المتوفرة في سوق العمل السورية ، وحجم ونوعية الفرص المستقبلية التي تتطلبها الاحتياجات المتزايدة ، بما يُمكن قوة العمل المستقبلية من اختيار القطاعات المناسبة .

6 – إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتخصصة والدورية عن واقع سوق العمل في سورية ، وبشكل خاص تلك التي تبحث في أثر استخدام المعرفة في النشاط الاقتصادي ، وبما يُساهم في اللحاق في ركب العلم والمعرفة الذي سبقتنا إليه الكثير من الدول التي تمتلك إمكانيات مقاربة لسورية .

ختاماً ، إن التحديات التي تواجهنا على المستوى الوطني من تجاوز الأزمة وإعادة الإعمار ومواجهة مشكلة البطالة في سورية ، بالإضافة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الجديدة من سوق مفتوحة ومنافسة شرسة للشركات عابرة الجنسيات ، ولاسيما مع تحول مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة ، تتطلب موارد بشرية تستطيع التعامل مع معطيات العصر بديناميكية ، والتفاعل مع كل المعارف ، واكتساب المهارات بمرونة وسرعة عالية، وهو ما يعني تغَيُّر كل المقاييس التي نتعامل معها في رؤيتنا المستقبلية لمواجهة تلك التحديات ، حيث تُشكل التجارب الاقتصادية التي مرت بها دولٌ نامية قطعت أشواطاً واسعةً على دروب التنمية منارةً لتلمس الحلول، بما يكفل مواجهة انعكاس تلك التحديات على قوة العمل السورية بشكل عام ، وقوة العمل الشابة بشكل خاص ، والذي ظهر على شكل انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ، لتضعنا أمام طريق وحيد هو امتلاك المعرفة للفوز بنهاية السباق الاقتصادي.

المراجع :

1 – الشيخ حسين ، صطوف . *دراسة تحليلية لمشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها في سورية خلال الفترة 1980 – 2008* ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية . العدد 1، اللاذقية ، سورية ، 2010 .

2 – عبد الكريم ، البشير . *دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل* ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 6 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2009 ، 175 – 196.

3 – *العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية* . منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة، مصر، 1997، 9 – 15 .

4- الغانم ، كلثم علي . *السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري* . مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر، الدوحة ، قطر ، 1996، 5.

5 – العلواني ، مصطفى . *القوى العاملة والتخطيط لها وتطبيقاتها على واقع القطر العربي السوري* . منشورات وزارة الثقافة، دمشق ، سورية ،1991 ،13 ، 16.

6- *نتائج مسح سوق العمل* . الدورة الأولى لعام 2006 . المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية ، 4,5.

7- حبيب ، مطانيوس . *البطالة في سورية أسبابها ومداخل معالجتها* . ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق، سورية ، 2004، 1 .

8 – مخول ، مطانيوس . *مبادئ الإحصاء السكاني* . منشورات جامعة دمشق ، سورية ، 1996 ، 91 .

9 – *تقرير التنمية البشرية الوطني 2005* . هيئة تخطيط الدولة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دمشق ، سورية، 2005 ، 109 .

10 – *المجموعات الإحصائية (2001 – 2011)* . المكتب المركزي للإحصاء ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجمهورية العربية السورية .

11 – *نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا* . العدد 3 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2004 ، 9 ، 35 .

12 – خلف ، فليح حسن. *اقتصاد المعرفة* . جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، 2007 ، 8 ، 9 .

13 – عليان ، ربحي مصطفى . *إدارة المعرفة* . دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2008 ، 374 ، 375 .

14 – الهاشمي ، عبد الرحمن و العزاوي ، فائزة محمد . *المنهج والاقتصاد المعرفي* . دار المسيرة للنشر، عمان ، الأردن ، 2007 ، 27 .